

الامتنال القانوني في العقود والمشتريات



دبي - الإمارات العربية المتحدة

04 - Jan 2026 - 08 - Jan 2026

\$5,500

GENTEX[®]
TRAINING CENTER



المقدمة

في بيئة الأعمال المعقدة اليوم، يعد ضمان الامتثال القانوني في مجال العقود والمشتريات أمراً بالغ الأهمية لتخفيف المخاطر وحماية المصالح التنظيمية. يزود هذا البرنامج المكثف الذي يستمر خمسة أيام، والذي يقدمه مركز جينتكس للتدريب، المشاركين بالمعرفة والمهارات العملية اللازمة للتنقل في المشهد القانوني للتعاققات والمشتريات. من خلال استكشاف شامل للمبادئ القانونية الرئيسية، وشروط العقد الأساسية، وممارسات الشراء السليمة، يكتسب المشاركون القدرة على صياغة العقود المتوافقة والتفاوض بشأنها، وإدارة المخاطر طوال عملية الشراء، وتعزيز ثقافة الالتزام القانوني داخل مؤسساتهم.

أهداف دورة الامتثال القانوني في العقود والمشتريات:

- إتقان المبادئ الأساسية لقانون العقود وتطبيقها في عملية الشراء.
- تحديد وفهم العناصر الأساسية للعقد الملزم قانوناً.
- تطوير القدرة على صياغة شروط عقد واضحة وموجزة وقابلة للتنفيذ.
- التفاوض على عقود فعالة تحقق التوازن بين احتياجات جميع الأطراف المعنية.
- فهم أنواع العقود المختلفة ومدى ملاءمتها لسيناريوهات الشراء المختلفة.
- استكشاف الاعتبارات القانونية المتعلقة بالملكية الفكرية والضمانات وتوزيع المخاطر.
- التنقل في الجوانب القانونية لإدارة العقود، بما في ذلك أوامر التغيير ومراقبة الأداء وحل النزاعات.
- تحديد وتخفيف المخاطر القانونية المحتملة المرتبطة بعملية الشراء.
- قم بتحليل دراسات الحالة الواقعية لفهم كيفية تطبيق المبادئ القانونية في حالات العقود والمشتريات.



- قم بصياغة خطة عمل مخصصة لتعزيز الامتثال القانوني ضمن ممارسات الشراء في مؤسستك.

منهجية الدورة

يستخدم هذا البرنامج التفاعلي نهجاً يركز على المشاركين. فهو يمزج بين محاضرات خبراء الامتثال القانوني ودراسات الحالة الواقعية والمناقشات الجماعية والتمارين العملية. يشارك المشاركون بنشاط في ورش عمل صياغة العقود، ومحاكاة التفاوض، وأنشطة تقييم المخاطر، وتطوير أفضل الممارسات للمشتريات المتوافقة. من خلال التعلم التجريبي، يكتسب المشاركون المهارات العملية والمعرفة النظرية اللازمة ليصبحوا أبطال الامتثال القانوني في العقود والمشتريات، مما يضمن أساساً آمناً وسليماً قانونياً لجميع المعاملات التجارية.

الفئات المستهدفة

- متخصصوا المشتريات ومديروا العقود والمتخصصون في المشتريات الذين يسعون إلى تعزيز معرفتهم القانونية.
- قادة الأعمال المهتمين بتقليل المخاطر القانونية المرتبطة بالعقود والمشتريات.
- المهنيين القانونيين الذين يسعون إلى فهم أعمق لقانون العقود في سياق المشتريات.
- أي شخص يشارك في التفاوض أو الصياغة أو تنفيذ العقود داخل مؤسستهم.



محتوى دورة الامتثال القانوني في العقود والمشتريات:

اليوم الأول: أساسيات قانون العقود: بناء أساس قوي

- استكشاف مبادئ قانون العقود الأساسية وتطبيقها على المشتريات
- فهم عناصر العقد الأساسية: العرض والقبول والمراعاة والقدرة والمشروعية
- إزالة الغموض عن أنواع العقود المختلفة ومدى ملاءمتها لسيناريوهات المشتريات المختلفة

اليوم الثاني: صياغة العقود الفعالة: استراتيجيات الصياغة والتفاوض

- صياغة شروط عقد واضحة وموجزة وقابلة للتنفيذ لحماية مصالح مؤسستك
- تطوير مهارات التفاوض الفعال لضمان نتائج تعاقدية إيجابية
- معالجة بنود العقد الرئيسية، بما في ذلك الضمانات وحقوق الملكية الفكرية وتخصيص المخاطر

اليوم الثالث: إدارة المخاطر طوال عملية الشراء

- تحديد وتخفيف المخاطر القانونية المحتملة المرتبطة بأنشطة المشتريات
- فهم الجوانب القانونية لإدارة العقود وإدارة التغيير ومراقبة الأداء
- استكشاف آليات حل النزاعات: التفاوض والوساطة والتحكيم



اليوم الرابع: الاعتبارات القانونية المتقدمة: الملكية الفكرية والضمانات والامتثال

- التنقل في الجوانب القانونية للملكية الفكرية في العقود واتفاقيات الشراء
- فهم الأنواع المختلفة من الضمانات وآثارها
- الحفاظ على الامتثال للوائح والمعايير القانونية ذات الصلة طوال عملية الشراء

اليوم الخامس: التعلم من الأفضل: دراسات الحالة وتخطيط العمل

- تحليل دراسات الحالة الواقعية لممارسات التعاقد والمشتريات الناجحة وغير الناجحة
- استكشاف الاتجاهات الناشئة وأفضل الممارسات في مجال الامتثال القانوني في مجال المشتريات
- صياغة خطة عمل مخصصة لتنفيذ استراتيجيات لتعزيز الامتثال القانوني ضمن ممارسات المشتريات في مؤسستك



الخاتمة:

من خلال إكمال هذا البرنامج الشامل الذي يقدمه مركز جينتكس للتدريب بنجاح، يكتسب المشاركون المعرفة والمهارات العملية اللازمة للتغلب على التعقيدات القانونية للعقود والمشتريات. وسيكونون مجهزين لصياغة وإدارة العقود المتوافقة مع القانون، وتحديد المخاطر القانونية والتخفيف منها، وتعزيز ثقافة ممارسات الشراء الأخلاقية والمتوافقة داخل مؤسساتهم. تمكنهم هذه المعرفة المعززة من اتخاذ قرارات مستنيرة وتقليل التعرض القانوني وضمان المعاملات التجارية الناجحة والأمنة.